



**السادة / مراسلي وكالات الأنباء والصحف والقنوات الإخبارية**  
**السادة . السيدات / الحضور**  
**السلام عليكم**

إن نتائج أي عملية انتخابية سوف تتعكس في النهاية على جميع مؤسسات ومكونات الدولة الرسمية منها والاجتماعية، ومن ثم وجب أن يشترك الجميع في دعم الجهود التي تبذل في سبيل إنجاح هذه العملية، والحرص على أن تكون نتائجها إيجابية قدر الإمكان، والعمل على مساندة الهيئة الانتخابية بكل ما يتوفّر لديها من إمكانيات، فالنتائج التي يتم تحقيقها هي بمثابة المرأة التي تعكس صورة واضحة للجهود التي بذلت في سبيل ذلك، ولعل الجهود التي بذلت وسوف تبذل في سبيل استكمال العملية الانتخابية لانتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور لخير دليل على ذلك.

فقد أنهت المفوضية عملية الاقتراع في كل من الدائرة الفرعية الأولى (أوباري) والدائرة الفرعية الثانية (مرزق) والدائرة الفرعية الثالثة (الكفرة)، وقد أسفرت نتائج هذه العملية إلى حد الآن عن حسم التنافس لعدد (7) مقاعد منها (5 مقاعد) للتنافس العام، وعدد (2) مقعدان لمكون التبو، ومقعد واحد لمكون الطوارق، وفي حالة انقضاء المهلة القانونية التي نص عليها القانون رقم (17) دون تقديم أية طعون في النتائج الأولية لعملية الاقتراع المعلن عنها يوم أمس الأول الموافق الخامس من الشهر الجاري والتي جرت في الدائرة الفرعية (أوباري)، فإن المفوضية سوف تعلن غداً عن أسماء المرشحين الفائزين بمقاعد هذه الدائرة.

هذا وسوف تستأنف عملية الاقتراع في الدائرة الفرعية الثانية (توكره) يوم السبت القادم الموافق 10 مايو 2014 وذلك للتنافس على المقعد (العام) المخصص لهذه الدائرة بعد أن حصل توافقاً اجتماعياً على ضرورة أن يكون لهذه المدينة من يمثلها من أبنائها في كتابة دستور ليبيا الجديد. وبهذه المناسبة لا يسعنا إلا أن نثمن الجهود التي بذلت من جميع الأطراف في سبيل استكمال هذه العملية وأخص بالذكر السيد / رئيس مجلس الحكماء والشورى بالمدينة، والسيد / مدير أمن توكره على ما بذلاه من مساعٍ كان لها الأثر الطيب على توافق أهالي المنطقة.



# المفوضية الوطنية العليا للانتخابات

High National Elections Commission

أما فيما يتعلق باستئناف عملية الاقتراع في الدائرة الفرعية الأولى (درنة المدينة) فأن خطة ومساعي الحكومة لتأمين العملية الانتخابية لم تستكمل بعد، ومن ثم فإننا ننتظر ما ستؤول إليه نتائج تلك الجهود حتى نتمكن من مباشرة العملية الانتخابية بتلك الدائرة.

وفيما يتعلق بسير عملية انتخاب مجلس النواب التي باشرت المفوضية تنفيذها يوم 23 أبريل الماضي بفتح باب التسجيل للناخبين والذي لا يزال مستمراً حتى منتصف الشهر الجاري، فإن إحصاءات التسجيل تشير إلى تقدم متزايد في عدد المسجلين الجدد، الذي بلغ حتى تاريخ يوم الأمس عدد (45 ألف ناخب) وفي تقديرنا فإن هذا العدد لا يعبر عن وجود تفاعلٍ حقيقي من قبل المواطنين إزاء هذه العملية الانتخابية، وندعو جميع الليبيين إلى تحمل مسؤولياتهم والمبادرة للتسجيل والمشاركة في ممارسة حقهم في الانتخاب قبل أن يأتي من يصادر هذا الحق، فالتنازل عنه هو بداية للتنازل عن الكثير من الحقوق التي كفلتها الأعراف، وأكدت عليها المواثيق الدولية.

وبخصوص مرحلة تسجيل المرشحين فإن الإحصاءات تشير إلى قبول عدد (249) طلب ترشح حتى تاريخ يوم الأمس، وعلى الرغم من أن العملية تجري دون أية عراقيل من قبل مكاتب لجاننا الانتخابية، إلا أن عدد من المرشحين واجهوا صعوبات فيما يتعلق بتوفير بعض متطلبات الترشح، ونظراً للتزايد الملحوظ في عدد الطلبات المقدمة، فقد قرر مجلس المفوضية تمديد فترة تسجيل المرشحين إلى أجل أقصاه يوم الأحد الموافق 18 مايو 2014 لتعطى فرصة أمام الراغبين في الترشح لاستكمال المتطلبات والمستندات المنصوص عليها في لائحة تسجيل المرشحين الصادرة بالخصوص.

وفي الختام ندعو جميع مؤسسات الدولة الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني إلى مساندة المفوضية في أدائها لهذه المهمة في هذه المرحلة المصيرية التي تمر بها ليبيا، فتنفيذ هذا الاستحقاق لا يقتصر على المفوضية فقط بل يجب أن يشترك الجميع في تنفيذه كلّ بما لديه من إمكانات، فكما أن ليبيا للجميع فإن الانتخابات أيضاً للجميع وبالجميع.

**نشكر لكم حضوركم وحسن استماعكم**

**والسلام عليكم**

**مجلس المفوضية**

**في: 7 مايو 2014**



**مجلس المفوضية**